ومكتب شؤون الشرق الادنى والشؤون الافريقية ، وعلى اساس معرفتهم بموظفي وزارة الخارجية في السفارات العربية . وقد وقف العديد من هؤلاء الاشخاص الى جانب العرب حول المسألة الفلسطينية واعربوا لاصدقائهم العرب عن معارضتهم للسياسة الاميركية في هذه المسألة . ولكن هؤلاء الاشخاص يشكلون اقلية صغيرة من موظفي وزارة الخارجية . ويجب الا ننسى ان للوزارة رئيسا سياسيا يعين تعيينا ، وزير الخارجية ، وانه يخضع مباشرة لرئيس الجمهورية . فليس هناك اية سياسة **مستقلة** لوزارة الخارجية حول اي موضوع ، فالوزير وموظفوه يقومون بتفسير السياسات التي يرسمها رئيس الجمهورية وبتطبيقها ، سواء احبوا تلك السياسات او لم يحبوها .

ففي عام ١٩٤٧ قامت الدوائر العليا في وزارة الخارجية — وزير الخارجية ومساعده ، ومكتب الشؤون السياسية الخاصة والمكتب المسؤول عن ادارة المناطق التي احتلتها اميركا في المانيا والنمسا — بفرض سياسة رئيس الجمهورية على بقية اقسام الوزارة . وكانت السياسة التي فرضوها هي سياسة تقسيم فلسطين . وبذلك قامت المعارضة داخل الوزارة بالمشاركة على مضض — نتيجة لهزيمتها وعزلها — في حملة عشرة اشهر لفرض السياسة الاميركية حول فلسطين على الامم المتحدة . وقد كتب الكثير حول اللحظات الاخيرة لهذه الحملة ، وحول الضغوطات والتهديدات التي استعملت لجمع ثلثي الاصوات الذي يتطلبه تبني الجمعية العامة لقرار التقسيم ، ولكن لم يجر الكشف عن تلك الحملة بكاملها الا حين اطلقت هذه الوثائق مؤخرا .

لقد التزمت الولايات المتحدة بالتقسيم في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ عندما اعلن الرئيس هاري س. ترومان ، خلافا لتوصية ونصيحة « خبراء » وزارة الخارجية ، تأييده لخطة التقسيم التي وضعتها الوكالة اليهودية في اب (اغسطس) ١٩٤٦ . وقد اوصت هذه الخطة بحدود يهودية مماثلة لخطوط هدنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ التي اقامها الجيش الاسرائيلي ، دون المطالبة بمثلث الوسط والقدس . ولم يكن الصهاينة ، قبل وضع هذه الخطة ، قد حددوا الارض التي سيقبلون بها . (كانوا بالطبع يريدون دولة يهودية في فلسطين كلها ، ولكنهم قبلوا بأقل من ذلك مؤقتا ، حينئذ) . وقد جاء اعلان آب ليقلب السياسة الاميركية حول فلسطين رأسا على عقب : فقد أيد الرئيس ترومان الجهود الرامية الى التسوية بين الطرفين في فلسطين . وبناء على هذا الهدف تم اعطاء التعليمات للممثلين الاميركيين في لجنة التحقيق الانجلو — أميركية عام ١٩٤٦ لكي يوصوا بدولة موحدة في فلسطين تضم مقاطعات عربية ويهودية . وقد اعطيت الصلاحية للسيد هنري غرادي ، المبعوث الاميركي ، لكي يرسم خريطة الدولة المقترحة . وقد ادى خطاب الرئيس في ٤ تشرين الاول ، والذي جاء نتيجة لضغوط صهيونية ومتطلبات سياسية شخصية ، الى عكس سياسة التوفيق الاميركية ووضع الولايات المتحدة في مجرى لا يمكن معه الا ان تصطدم بالعرب في النهاية .

وكانت هناك اسباب اخرى دفعت الولايات المتحدة الى تفضيل حل التقسيم للمعضلة الفلسطينية : اولا ، كان هناك التزام من جانب اميركا للصهيونيين عام ١٩١٩ «بالاعتراف بفلسطين كدولة يهودية حالما تبرز الدولة اليهودية الى حيز الوجود » . (كما جاء في مذكرة أعدها عام ١٩١٩ مستشارو الرئيس ودروو ولسون لتقدم الى مؤتمر باريس للسلام) . ورغم ان عام ١٩٤٦ كان بعيدا عن وجود دولة يهودية ، الا ان الصهاينة كانوا متشوقين للحصول على اية دولة . وهكذا عرضوا تقسيم فلسطين على اساس ان التملك الفوري لنصف فلسطين كان أفضل من الانتظار لتملكها كلها فيما بعد .

من المؤكد ان قرار الرئيس ترومان بتأييد خطة الوكالة اليهودية كان نفعية سياسية ، الا ان التقسيم المبكر لفلسطين وانشاء دولة يهودية هناك كان له جانب نفعي اكثر اهمية لان الدولة اليهودية كانت ستشكل مركزا ملائما لتجميع اليهود اللاجئين من اوروبا ،